



١٤٦ (مرفقاً) ورقة

شارع الطيران - مبني سنترال مدينة نصر

٢٤٠١٦٢٩١ ت: ١١٧٦٤ توزيع بريد رقم

فاكس: ٢٢٦٣٩٣٦٨

جمهوريّة مصرُ العربيّة  
الجهاز المركزي للمحاسبات  
ادارة مراقبة حسابات الاتصالات

\*\*\*\*\*

السيد الأستاذ المهندس / رئيس مجلس الإدارة  
الشركة المصرية لاتصالات

تحية طيبة وبعد ،،،

أشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المجمعة للشركة  
المصرية لاتصالات في ٢٠١٤/١٢/٣١ .

برجاء التفضل بالإهاطة والتبية باتخاذ اللازم مع سرعة موافتنا بالرد على التقرير.

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام ،،،

الوكيل الأول

مدیرة الإدارة

مرفقة  
"محاسبة / مرفت على السيد ربيع"

تحرير في: ٢٠١٥/٩/٢

تقرير مراقب الحسابات  
عن القوائم المالية المجمعة  
للشركة المصرية للاتصالات في ٢٠١٤/١٢/٣١

\*\*\*\*\*

إلى السادة / مساهمي الشركة المصرية للاتصالات

راجعنا القوائم المالية "المجمعة" المرفقة للشركة المصرية للاتصالات "شركة مساهمة مصرية" المممثلة في الميزانية المجمعة في ٢٠١٤/١٢/٣١ وكذا القوائم المجمعة للدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولية إدارة الشركة فـالإدارية مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسؤولية مراقب الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا وقد تمت مراجعتنا لها وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتحتطلب هذه المعايير تحديد وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب على أن القوائم المالية المجمعة خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ويعمل إجراءات تقييم الخطر، يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصله بقيام المنشأه بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض ابداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأه وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامه العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعود أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

وفي ضوء فحصنا للقواعد المالية المجمعة نشير إلى ما يلى :-

١- تم إعداد القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية (الأم) في ٢٠١٤/٣١ باستخدام قوائم مالية لبعض الشركات التابعة (تى داتا وسنترال و تى فرنس)، والشقيقة (فودافون) غير معتمدة من مجالس إداراتها ، كما لم نواف بتقرير مراقب الحسابات عن مراجعتها. مما لم نتمكن معه من التحقق من صحة تلك القوائم المالية .

يتعين العمل على موافاتنا بكافة القوائم المالية المعتمدة الخاصة بالشركات التابعة والشقيقة للتحقق من تطابقها مع القوائم - غير المعتمدة - المستخدمة في التجميع .

٢- ظهر مجمل ربح النشاط للشركة المصرية بفرنسا (تابعة) بقائمة الدخل المجمعة للشركة الأم عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/٣١ بنحو ٢٠٢,٤٤٠ ألف يورو في حين صحته من واقع قائمة الدخل للشركة التابعة المعدة عن ذات الفترة بنحو ١٦٠,٥٦٥ ألف يورو فقط وذلك نتيجة لاضافة ايرادات تخص العام السابق ضمن ايرادات النشاط بالخطأ بنحو ٤١,٨٨ ألف يورو مما أثر على زيادة كل من صافي ربح النشاط والخسائر المرحلة لذات الفترة بذات القيمة وأظهر الحسابات سالفه الذكر على غير حقيقتها .

يتعين ضرورة توخي الدقة عند اعداد القوائم المالية المجمعة لاظهار الحسابات بقيمتها الصحيحة.

ويتصل بما تقدم موافقة مجلس ادارة الشركة المصرية (الأم) في ٢٠١٤/٧ على زيادة رأس مال الشركة التابعة بمبلغ ٣ مليون يورو لإبرام التعاقدات الجديدة لتحديث الشبكة الأرضية ولم نواف بدراسات الجدوى في هذا الشأن قبل إتخاذ قرار الزيادة على الرغم من تكرار طلبها مراراً شفاهة وكتابة . مما يستلزم ضرورة موافاتنا بها .

٣- قامت الشركة المصرية (الأم) بتخفيض صافي الربح المجمع بنحو ٣٠٦,٩٠٢ مليون جنيه قيمة ضريبة دخل مؤجلة على الأرباح المحتجزة في الشركات التابعة والشقيقة والتي لم يتخذ قرار بتوزيعها بعد ، وذلك استناداً إلى القرار الجمهوري الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤/٦/٣٠ في ٢٠١٤/٦/٣٠ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل - ابضاخ رقم ١/٣٢ - ولم تتحقق من صحة هذا الاجراء لعدم صدور اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه حتى تاريخ اعداد التقرير في مارس ٢٠١٥ خاصة وأن القانون المشار إليه نص على فرض الضريبة على توزيعات الأرباح التي تحصل عليها الشركة الأم ..... إلخ .

٤- تم رد قيمة خسائر اضمحلال خاص بالشركة المصرية لحضانات التكنولوجيا (متاحة للبيع) سبق تكوينها بنحو ٣٧٥ ألف جنيه - بدافters الأم - على الرغم من تحقيقها صافي خسارة بلغت ٤٠٢ ألف جنيه عن عام ٢٠١٣

٥- آخر قوائم مالية تم موافاتنا بها - وبالمخالفة للفقرة رقم ٦٩ من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ يتعين إجراء التصويب اللازم بتحفيض حساب الاستثمار بدافters الأم ومراعاة الأثر على الحسابات المرتبطة

٦- قامت الشركة بإجراء معالجة محاسبية لاستبعاد جانب من الأصول - اراضي - بنحو ٨,٤ مليون جنيه - والسابق إدراجها بسجلات وحسابات الأصول منذ عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٣ - بناءً على قرارات من لجنة مطابقة الجرد والتي سبق إقرار لجنة الجرد بأن تلك الأصول غير مملوكة لها وليس في حوزتها وذلك بتحفيض نحو ١,٨ مليون جنيه من حساب الاحتياطي ، والباقي من الأرصدة الدائنة وتحميل البعض الآخر على الأرصدة المدينة والإعتمادات المستندية بقطاعات الشركة المختلفة لاخفائها ، والمتمثلة فيما يلى :-

أ - نحو ٤,٣١٤ مليون جنيه يمثل الفرق في قيمة أراضي سبق إدراجها بحسابات وسجلات الأصول الثابتة منذ عدة سنوات بقيمة أكبر من القيمة الواردة بعقود شراءها ، مما يشكك في صحة القيمة المسددة عن تلك الأرضي وقتئذ ، وقد تضمن هذا الفرق المشار إليه نحو ٥٣٤ ألف جنيه بالزيادة بين الفرق الذي توصلت إليه اللجنة والبالغ نحو ٧٥٥,٥ ألف جنيه وبين الفرق الذي أسف عنه فحصنا والبالغ نحو ٢٢١,١ ألف جنيه فيما يخص أرض سنترال المرج.

ب - نحو ٢٥٥ مليون جنيه قيمة أراضي سبق إدراجها بحسابات وسجلات الأصول الثابتة بالرغم من عدم ملكية وعدم حيازة الشركة لها.

ج - نحو ١٨ ألف جنيه قيمة مصاريف مساحية مدرجة بحسابات وسجلات الأصول منذ سنوات سابقة تخص قطع أراضي تبين عدم وجودها الفعلي في الوقت الحالي .

د- نحو ١٠٨ مليون جنيه قيمة أرض "الخارجية" بالوادي الجديد بمساحة ٦٠٠ م٢ مدرجة بتقييم ١٩٩٨ الأمر الذي يشكك في كيفية وصحة التصرف بشكل غير قانوني في تلك الأراضي خلال الفترة من سنة ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٥ وهو تاريخ طرح نسبة ٢٠% من أسهم الشركة للإكتتاب العام ، وذلك ما يؤيد ما سبق الإشارة إليه في تقاريرنا عن القوائم المالية للشركة من وجود قصور في منظومة الرقابة الداخلية الخاصة بأصول الشركة عامة ومنها الأراضي على وجه الخصوص .

ونشير إلى أننا لم نقف على الرأي القانوني المعتمد وال الصادر من السيد مستشار الشركة بشأن تلك التسويات.

يتعين اجراء التصويب اللازم مع اجراء المساعلة القانونية اللازمة بشأن تلك الأصول وموافقتنا بالرأي القانوني المعتمد المشار إليه .

٦- لازلنا نوصي ببذل المزيد من الجهد اللازم لإستيداء نحو ٨,٨ مليار جنيه ( ٤,٤ مليار جنيه تخص موبينيل ، ٤,٤ مليار جنيه تخص فودافون ) وفقا لما ورد بتقرير المكتب الإستشاري المعين من قبل الشركة المصرية للاتصالات ، حيث اكتشفت الشركة - بعد مرور نحو ٩ سنوات - في أبريل ٢٠٠٧ محاسبة الشركتين الآخرين للشركة المصرية للاتصالات بأسعار تزيد عن الأسعار التي يتم المحاسبة بينهما بالمخالفة للمادة (١٣) من إتفاقية التوصيل المبرمة مع الشركتين في ١٩٩٨ ، وبالمخالفة للمادتين ٢٨ ، ٢٩ من قانون ١٠ لسنة ٢٠٠٣ لتنظيم الاتصالات بشأن عدم التمييز بين مقدمي الخدمة ، وعلى الرغم من عرض النزاع على الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات في ٢٠٠٧/٦ إلا أنه لم يتخذ أي إجراء يحفظ حق الشركة في هذا الشأن في حينه مما ترتب عليه إحالة الأمر للتحكيم في ٢٠٠٩/٩ بعد أكثر من عامين ، ونشير إلى حسم الدعوى الخاصة بشركة فودافون لصالح الأخيرة ولم نواف بالإجراءات القانونية الذي ستتخذها الشركة بشأن الطعن على ذلك الحكم والمسار القانوني المقترن المضي فيه لإستيداء حقوقها في ذلك النزاع..

كما لم نقف على الإيرادات الفائتة على الشركة الناتجة عن عدم التزام شركتي المحمول ( موبينيل وفودافون ) باتفاقيات أسعار الترابط بينهما وبين الشركة المصرية للاتصالات ، ولم نواف بالتقرير عن تلك الإيرادات المشار إليها بالرغم من طلبه بكتبنا المتكررة وأخرها في ديسمبر ٢٠١٤ .

كما تجدر الإشارة إلى أن الأتعاب الإستشارية ومصاريف التحكيم تقدر بنحو ٨٢ مليون جنيه عن الدعوى التحكيمية المرفوعة ضد شركتي المحمول ( فودافون وموبييل ) .

يتعين تحديد المسئولية :-

- بشأن تقصير الإدارة التنفيذية للشركة وفتذ في دراسة وتحليل مؤشرات السوق والأسعار التي تقدمها شركات المحمول كعرض للعملاء مما أدى إلى التأخر في اكتشاف الشركة لنتائج المعاملات المتميزة بين شركتي المحمول ، ومما أثر سلبا طوال الفترة من ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٧ على إيرادات الخدمات التي تقدمها الشركة المصرية ومنها خدمة الزورو وأدى في النهاية إلى إلغانها وضياع تلك الإيرادات على الشركة في نهاية الأمر ، مع موافقتنا بالمسار القانوني المقترن لاستكمال الدعوى و الصيغة التنفيذية للحكم المشار إليه.

- وبشأن الخلاف القائم بين الشركة وشركتي المحمول فقد أفصحت الشركة ضمن الإيضاح رقم ( ١ - ٣٥ ) أن إجمالي المبالغ المختلفة عليها بين الشركة وشركتي المحمول بلغ نحو ٩١ مليون جنيه .

يتعين إجراء الدراسة في ضوء مستجدات الدعويين المشار إليهما وموافقتنا بذلك .

## الرأي المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد في الفقرات السابقة على القوائم المالية المجمعة فمن رأينا أن القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية للاتصالات في ٢٠١٤/١٢/٣١ تعبر بعدلة في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للشركة في ٢٠١٤/١٢/٣١ ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانيين والتوازن المصرى ذات العلاقة مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً :-

١ - تضمنت مساهمة الشركة المصرية في شركات متاحة للبيع (بالعملة المحلية) عدد ٤ شركات تبين بشأنها ما يلى :-

أ- شركتين تحت التصفية (النيل ، وكويك تل) ولم نواف بحسابات التصفية لهما وما تم بشأنهما حتى ٢٠١٤/١٢/٣١ ، وشركة ميناتل التي حققت خسائر بلغت جملتها ٧٢,٣٥ مليون جنيه في ٢٠١٣/١٢/٣١ بنسبة ١٠٣% من رأس المالها وعلى الرغم من إنهاء خدمة العاملين بها منذ عام ٢٠٠٩ وانتهاء ترخيصها المنحى لها من قبل الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات منذ ٢٠١٠/٧ مما يشير لوجود حالة عدم تأكيد جوهري من قدرة الشركة على الاستمرار إلا أن الشركة المصرية للاتصالات لم تتوافق على قرار تصفيتها - أسوة بباقي المساهمين - بالجمعية غير العادية المنعقدة في ٢٠١٤/١١/٢٦ حفاظاً على القرض الممنوح بمبلغ ١١ مليون جنيه لشركة ايجي نت بالرغم من مخالفة ذلك للمادة ٦٩ من قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، ونشير إلى أنه " يقع باطلأ كل قرار يصدر من الجمعية العامة بالمخالفة لأحكام القانون" وفقاً لنص المادة ٧٦ من قانون ١٥٩ .  
يتعين على الشركة الأم إعداد الدراسات المتانية قبل الدخول في أي إستثمارات جديدة درءاً لتحملها بخسائر نتيجة لضعف الدراسات السابقة على الدخول في الإستثمارات ، كما يتعين موافقتنا بموقف التصفية للشركات المشار إليها وببحث امكانية التخارج من تلك الشركات ، وسرعة موافقتنا بأسباب موافقة الشركة المصرية للاتصالات على قرار الجمعية العامة الخاص بشركة ميناتل على الرغم من مخالفته لأحكام القانون

ب- الشركة العربية لتصنيع الحاسوبات (متاحة للبيع) : لم يتم تخفيض حساب الاستثمار بالشركة العربية بمبلغ ٢,٤٥٠ مليون جنيه - يمثل استكمال حصة الشركة المصرية في نصيبها في رأس المال المصدر على الرغم من عدم نهو إتمام إضافته لرأس المال بالشركة المذكورة وعدم التأشير بتلك الحصة بالسجل التجارى ، ونشير إلى تفاقم خسائرها وبلغ جملتها ٥٣,٨ مليون جنيه حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ - آخر قوائم تمت موافقتنا بها - بنسبة ٧٧% من رأس المال المصدر.

يتعين تخفيض الاستثمار بالمبلغ المشار إليه وادراجه بحساب الارصدة المدينة لحين الانتهاء من التأشير بالسجل التجارى ، مع حث الشركة العربية على دعوة الجمعية العامة غير العادية لتخفيض رأس المال المصدر ليتساوى بالمدفوع مع تطبيق أحكام المواد ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ من اللائحة التنفيذية لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ حفاظاً على حقوق الشركة المصرية لدى الشركة المذكورة مع حثها على النظر في حل الشركة أو إستمرارها تطبيقاً للمادة ٦٩ من قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ مع موافقتنا بآليات التخارج من الشركة المذكورة وفقاً لقرار لجنة الاستثمار في ٢٠١٤/٧/٢ .

أحمد عل

٢ - تم شراء أجهزة ومعدات ومشتملات ومكونات شبكة IP CORE الخاصة بشركة TE Data بتاريخ ٢٣/٣/٢٠١٤ بنحو ٢٧٢ مليون جنيه (أصول ومخزون) غير متضمن ضريبة مبيعات بنحو ٦٢ مليون جنيه ، وقد تبين بشأن ذلك مايلي :-

أ - لم يتم العرض على مجلس ادارة الشركة المصرية (الأم) حتى ٢٠١٤/١٢ بالمخالفة للمادة ٢٩ من اللائحة المالية للشركة .

ب - لم يتم تخفيض الاستثمار في شركة TE Data بحسابات الشركة المصرية لعدم التأشير في السجل التجاري لشركة TE Data .

ج - لم نقف على ما يفيد قيام شركة TE Data بأخذ موافقة الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات على بيع تلك الأصول بالمخالفة للمادة (٤) من الترخيص المنوح لها .

د - تم تحديد القيمة الدفترية لتلك الأصول بنحو ٢٠٧ مليون جنيه في ٢٠١٣/٦/٣٠ كأساس للشراء وفقاً لتوصية اللجنة العليا للمشتريات ، وبالرغم من مرور نحو ٩ أشهر على ذلك التاريخ وجود تلك الأصول في حوزة TE Data واستفادتها من الإيرادات المحققة منها مفردة دون الشركة المصرية ، إلا أنه تم قيد تلك الأصول بحسابات وسجلات الشركة المصرية للإتصالات في ٢٠١٤/٤/١ - وهو تاريخ الشراء - بنفس القيمة دون تخفيض قيمة تلك الأصول المشتراء بقيمة إهلاك تلك الفترة المذكورة والذي بلغ نحو ٧٢ مليون جنيه ، مما لم يمكننا من الوقوف على عدالة القيمة المنقولة بها تلك الأصول .

ونشير إلى أن ما وافتنا به الشركة من مبرر لذلك يتمثل في بيان غير معتمد لا يعتد به .

ه - تم إبرام عدة تعاقدات بنحو ١٨٣,٤٤٦ مليون جنيه (منها ١٣٣ مليون جنيه مدرجة بحساب مشروعات تحت التنفيذ ، و ٢٧ مليون جنيه بحساب الأصول ، و ٢٣ مليون جنيه بالارتباط الرأسمالي) - حتى يوليو ٢٠١٤ بنسبة ٨٦٪ من صافي القيمة الدفترية للشبكة عند شرائها من شركة TE DATA لإجراء تجهيز وتحديث وتوسيعة وإدارة وتشغيل وصيانة وتقديم خدمات الدعم الفنى للشبكة القيام بدورها فى تقديم خدمات الإتصالات الحديثة لعملاء الشركة المصرية للإتصالات ( خدمات الصوت والـ BB ) تنفيذاً للبدن الثاني والثالث من قرارات اللجنة العليا للمشتريات فى ٢٠١٣/١٢/٢٣ وذلك بموجب عدد ٧ عقود - ارقام ( ٢١١ / ٧/٢٠١٤ ) وملحقاته الأربع والعقد ( ٥/٢٠١٤/٢١١ ) وعقد الادارة والتشغيل والصيانة مع الشركات الآتية ( الكاتيل ، IBM ، SALEC ، ITS ، راية ) . ( TEDATA ) .

ونشير إلى إنعدام الرقابة على كل من المهامات لوجودها بمخازن شركة TE Data دون أية رقابة عليها من الشركة المصرية للإتصالات ، وكذا على التركيبات الخاصة بتلك الشبكة لعدم وجود محاضر أو مستندات تؤيد تركيبيها ، ويصدق ذلك علي :

إضافة نحو ٢٧ مليون جنيه لحساب الأصول الثابتة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤ يمثل قيمة جزء من وحدات DSLAM على العقد ( ٥/٢٠١٤/٢١١ ) ولم نقف على وجود محاضر أو مستندات تؤيد تركيبيها من عدمه . بالإضافة إلى إضافة نحو ٣,٢ مليون جنيه لحساب الأصول الثابتة - بقطاع المشتريات والمخازن - قيمة مهمات قوى كهربائية ، كوابل وأسلاك تم إستلامها بمخازن TE DATA بابو رواش خلال شهرى ١١ ، ٩ ٢٠١٤ دون وجود أي مستندات مؤيدة لإضافتها لأصول الشركة فضلاً عن عدم وجود أي رقابة عليها من الشركة .

أحمد على

و - لم نواف بالمديونيات المستحقة على الشبكة والتکاليف الخاصة بعقود الدعم الفني او الصيانة المبرمة مع الغير والساربة وقت شرائها والملزمة بسدادها الشركة المصرية وفقا للتعاقد المبرم - بند ٢/٤ من عقد الادارة المبرم .

ز - تأخر الشركة - حتى ديسمبر ٢٠١٤ - في إصدار شهادة قبول نهائي لكافأة أجزاء الشبكة بالمخالفة لما ورد بعدد الشراء بند ٢/٤ والذي تضمن "أن يقوم الطرف الثاني باختبار الأجهزة والمعدات وإصدار شهادة قبول نهائي للأجهزة التي اجتازت الإختبار في موعد أقصاه ٦٠ يوما من تاريخ العقد" ، والذي كان يجب أن ينتهي في ٢٠١٤/٥/٢٢ .

ح- تم إضافة نحو ٦٤,٣ مليون جنيه - غير متضمنة نحو ٦,٤ مليون جنيه ضريبة مبيعات - ضمن حساب المخزون مقابل تخفيض مديونية شركة TE Data - يمثل مهام وقطع غيار خاصة بالشبكة المذكورة بدون مستندات للفحص والإضافة دون إدراجها بكشوف الحاسب منذ ٢٠١٤/٦/٣٠ ، فضلا عن عدم وجود تلك المهام بمخازن الشركة المصرية .

ث - لم يتم جرد (أجهزة IP CORE) ضمن الجرد السنوي لعام ٢٠١٤ بالمخالفة للتعليمات التنفيذية لجرد الأصول الثابتة للشركة فقرة (أ) من البند ثانيا ، وتعليمات الإدارة فقرة (١) من البند ثانيا .

ي - وبالرغم من تسوية قيمة الشبكة المشتراء من العميل بالكامل إلا ان العميل لم يقم بسداد المديونية المستحقة عليه مقابل خدمات الـ BIT STREAM .

يتعين تحديد المسئولية بشأن إنعدام الرقابة على تلك المهام والأصول . كما يتتعين موافقتنا بأسباب ومبررات ما تم عرضه باللحظة ، واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لصحة اتمام الشراء، مع إضافة تلك الأجهزة والمعدات والمشتملات بسجلات الأصول الثابتة وكشوف الحاسب الآلي بالشركة الأم بصورة تفصيلية مع اعادة تبويبها على قطاعاتها المختصة وإحكام الرقابة على المهام المملوكة للشركة الأم وبحوزة شركة TE Data .

٣- تمت الموافقة على زيادة رأس مال شركة TE للاستثمار القابضة بمبلغ ٣٥ مليون جنيه في ٢٠١٤/١٢/٢٥ - وتم تعليمة هذه القيمة على حساب الاستثمار بالرغم من عدم نهو التأشير بالسجل التجاري - وتمت تلك الزيادة بناء على قرار لجنة الاستثمار في ٢٠١٤/٧/٢ بالاستحواذ على العديد من الشركات التابعة (ستنرا للتكنولوجيا ، نظم المعلومات إكسيد) والشقيقة (خدمات التوقيع الإلكتروني) مما يستوجب إعداد دراسات الجدوی المتأنية السابقة على تنفيذ اجراءات الاستحواذ خاصة في ظل سابق تحقيق شركة ستنرا للتكنولوجيا المجمعه خسائر مرحلة بلغت ١٦,١٠٧ مليون جنيه وفقاً لميزانيتها المعدة في ٢٠١٤/١٢/٣١ ، وتحقيق شركة خدمات التوقيع الإلكتروني خسائر متتالية بلغت جملتها ٢٤,٤ مليون جنيه حتى ٢٠١٣/٤/٣ - آخر قوائم تمت موافقتنا بها - بنسبة ٨٧٪ من رأسمالها المصدر البالغ ٢٨ مليون جنيه ، ولم نواف بأية حسابات للتصفيه خلال فترة التصفية من ٢٠١٣/٥/٢٩ حتى العدول عنها في ٢٠١٣/١١ . الأمر الذي يستوجب موافقتنا بالدراسات المشار إليها وكذا القوائم المالية لشركة خدمات التوقيع الإلكتروني حتى ٢٠١٤/١٢/٣١ .

ونشير الى قيام الشركة الأم بتعليق حساب الاستثمار - علي غير ذي سند - بالمبالغ المسددة منها في استكمال حصتها في رأس مال شركة خدمات التوقيع الإلكتروني (شقيقة) وحصتها المسددة لزيادة رأس المال في شركة TE القابضة ، على الرغم من عدم الانتهاء من إجراءات التأشير في السجل التجاري لكليهما بالمخالفة للمادة ٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ .

وما يؤكّد عدم صحة الاجراء السابق عدم قيام الشركة الأم بإجراء آية تسويات على حساب الاستثمار في شركة تى داتا على سند من عدم انتهاء اجراءات التأشير في السجل التجاري .  
يتعين الالتزام بأحكام القانون المشار إليه .

أحمد على

٤- لم نواف بما أسفر عنه أعمال الجنة المشكلة منذ ٢٠١٢/٧/٢ والمعاد تشكيلها في ٢٠١٢/١٠/٢٣ - بالرغم من مرور أكثر من عام على ذلك - الخاصة ببحث أسباب الخسائر التي منيت بها الشركة المصرية (البالغة نحو ٤٥ مليون جنية) بمشروع الجزائر - بمشاركة شركة أوراسكوم تليكوم -.

وقد أفادت الشركة بردودها المتكررة عن وجود مبررات خارجية تتجزأ عنها هذا الالتفاق في المشروع ، الا اننا نؤكد على أهم النقاط التالية:-

#### أ- وجود قصور شديد في دراسات الجدواي وما اتخذ من اجراءات وقرارات أدت إلى فشل المشروع

ب- ارتباك قرارات مجلس الادارة منذ عام ٢٠٠٧ فيما بين قرار بيع الاستثمار أو تصفيته أو تأجيل التصفية أو التقليلية ، مما أدى إلى تأجيل قرار التصفية السابق اتخاذه من قبل مجلس ادارة الشركة المصرية عام ٢٠٠٧ والذى تم الغاؤه لمزيد من الدراسة - بموجب المذكرة رقم ١٧٥٣ في ٢٠٠٧/١٢/١٧ - على الرغم من بلوغ خسائر المشروع حينئذ نحو ١٨٩ مليون دينار جزائري فقط حتى ٢٠٠٧/٩/٣٠ وإستمرار الشركة في الانفاق على المشروع مما أدى إلى تعاظم خسائرها لتصل لنحو ١٣ مليار دينار جزائري عام ٢٠٠٩ والذي اتخذ على اثره في عام ٢٠٠٩ قرار التصفية السابق ارجاؤه.

ج- لم نواف بموقف التصفية منذ البدء فيها وحتى ٢٠١٤/١٢/٣١ مما لم نتمكن معه من التتحقق من كيفية التصرف من قبل الادارة المشتركة لشركة كات في اصول المشروع.

د- لم توافنا الشركة بنصيتها في الالتزامات المحتملة - الناتجة عن قرار التصفية - عن الاعوام من ٢٠١٤ حتى ٢٠١١ والتي لم يتم الافصاح عنها باضافاتها المتممة بالمخالفة للفقرة (٤٠) بند (أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٨- الاستثمارات في شركات شقيقة) الذي نص على : ... " يقوم المستثمر بالإفصاح عن نصيتها في الالتزامات المحتملة للشركة في الشركة الشقيقة و التي يتم تكبدها بالمشاركة مع مستثمرين آخرين ... إلخ ، ونشير إلى سابق قيام الشركة بتكوين مخصص مطالبات بـ ٣,٥ مليون جنية لمواجهة الأحكام الابتدائية الصادرة ضد شركة CAT بالجزائر، ولم نواف بالموقف القانوني لتلك القضايا مما لم يمكننا من الحكم على مدى كفاية المخصص السابق تكوينه منذ عام ٢٠١٠ بمبلغ ٣,٥ مليون جنية من عدمه.

ه- لم نواف بنتيجة الدراسة القانونية المعدة بمعرفة مكتب "بيكر اند ماكينزي" بشأن رفع دعوة تحكيمية على الحكومة الجزائرية وما سوف يترتب عليها من اثار مالية وقانونية.

و- كما لم نواف بشأن الموقف القانوني لاستثمار الشركة بالجزائر وفقاً للمعرض بالذكر رقم ٢٠١٤/٦/٢ في ٢٠١٤/٥/١٢ .

ز- لم نواف بما تم بشأن خطاب التظلم المخطط توجيهه من الشركة الأم إلى الحكومة الجزائرية ، وكذا بمدى إمكانية الاستعانة بالمستشار القانوني لشركة جيزي بالجزائر لإيجاد الأوراق اللازمة لإثبات حقوق الشركة المصرية ، وذلك وفقاً لرأي اللجنة التحكيمية في الشركة الأم في ٢٠١٤/١٠/٢٨ .

يتعين تحديد المسئولية بالشركة الأم بشأن الالتفاق في المشروع وموافقتنا بكلفة ما سبق الإشارة إليه . مع تحديد مدى جدواي الاستعانة بالمكتب الإستشاري المشار إليه .

٥- لم يتم موافقتنا بكافة القوائم المالية للشركات المتاحة للبيع حتى ٢٠١٥/٣/٩ - عدا الشركة المصرية لخدمات التتبع وتكنولوجيا المعلومات - عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ مما لم يمكننا من الوقوف على نتائج أعمالها .

يتعين سرعة موافاتنا بها.

"مراقبو الحسابات"

المحوري

۱۰۷

محاسب/تامر سید حسن

مدیر و عموم

"نواب مديرية الادارة"

لَا يَحِدُّ أَمْ

15

محاسب / إيهاب سالم محمود

"وكلاع الوزارة"

"نواب أول مديرية الادارة"

وَفَادِيَةُ

محاسبة / وفاء محمد يوسف



*[Signature]*

محاسبة / ناہد امین و اصف

"وَكَلَّا أَوْلَى الْهَذَاةِ"

"مدیرة الادارة"

٢٠١٥ / ٣ / ٩ تحريراً في :

محاسبة / ميرفت على السيد ربيع

أحمد علي